

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري



د. سماح صلاح الدين شلبي (*)

مقدمة :

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى ، أرسل
رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأشهد أن سيدنا محمداً
عبده ورسوله أدى الأمانة وتركنا على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا
هالك صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين
وسلم تسليماً كثيراً .

فالتشريع الإسلامي صالح لكل زمان ومكان ، ولم يترك الله عز وجل شيئاً
إلا ووضحه لنا إما تفصيلاً قال تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلْنَاهُ تَفْصِيلاً) ' أو
إجمالاً وتتولى السنة المطهرة تفصيل ذلك .

واهتمت الشريعة الإسلامية بالمرأة أيما اهتمام وصانتهما وكرمتها ورفعت
شأنها منذ طفولتها وحتى مماتها ، وأوجبت لها حقوقاً مالية وأدبية كما في
الزواج وحتى إذا طلقت ، كل هذا لتحفظ لها كرامة الحياة والعيش .

١) مدرس الدراسات الإسلامية ، كلية البنات ، جامعة عين شمس .

١ سورة الإسراء الآية ١٢ .

فهذه دراسة عن نفقة المتعة بينت فيها أنها من الآثار المادية المترتبة على الطلاق البائن وأن الله ﷻ جعلها للمطلقات (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)^٢ وأنه ثبت أن النبي ﷺ وصحبه قد متعوا من تم طلاقها ، وأن المطلقات منهن من سمى لها المهر ومنهن من لا يُسم لهن ، ومنهن من نُخل بها وأخريات لم يدخل بهن ، وعرضت أقوال الفقهاء فمنهم من أوجبها ومنهم من ندب إليها . وتحدثت عن مقدار المتعة وقول الفقهاء في ذلك ، وهل تتقدم للمتعة ، وقارنت ذلك بقانون الأحوال الشخصية ، وأن هناك من تتلاعب بهذا القانون فتزوج وتطلق وتأخذ متعة وهكذا ، وأبرزت بعض المآخذ عليه وجاء للبحث كالتالي :

- مقدمة :

- تمهيد في الزواج والطلاق وما يترتب عليهما .

- المبحث الأول : نفقة المتعة في الشريعة الإسلامية : واشتمل على مطلبين .

• الأول : تعريف النفقة عموما والمتعة خصوصا .

• الثاني : دليل مشروعيتها وحكمها وآراء الفقهاء فيها ومق دارها .

- المبحث الثاني : نفقة المتعة في قانون الأحوال الشخصية وما يؤخذ عليه .

- ثم خاتمة تضم أهم النتائج . ثم قائمة بأهم المراجع .

² سورة البقرة الآية ٢٤١ .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم ، فإن وفقت فسن الله وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان .

اللهم لك الحمد حتى ترضى .

تمهيد :

فى الزواج والطلاق وما يترتب عليهما .

الحمد لله الذى (خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا)³ وامتن على بني آدم فجعلهم خلفاء فى الأرض يعمرونها بمهنته واتباع سنته ، ولا يعمر الكون إلا بالزواج الذى هو أساس المجتمع الصالح ، حيث تتوطد العلاقات وتنشأ المودة والرحمة قال تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً)

وبه يتعارف الناس وتقوى العلاقات الإنسانية ، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن القرابة بكل أنواعها ترجع إلى الزواج ، فالنسب والصهر والرضاع كلها متوقفة على الزواج ، وبه تشبع الغرائز بطريقة نظيفة ، وبه يتم الاستقرار والسكن وتحمل الأعباء والشعور بالمسؤولية .

قال رسول الله ﷺ " ثلاثة حق على الله عونهم : المجاهد فى سبيل الله ، والمكاتب الذى يريد الأداء ، والناكح الذى يريد العفاف "°

³ سورة الفرقان آية ٥٤ .

⁴ سورة الروم آية ٢١ .

⁵ أخرجه الترمذى عن أبي هريرة .

وقد رغب الإسلام فيه ، وهو سنة الأنبياء .

قال ﷺ " من أحب فطرتي فليستن بسنتي ، وإن سنتي النكاح " ⁶

وقد أحاط الله ﷻ الزواج - تلك العلاقة المقدسة القوية بين الرجل والمرأة - التي تبيح لكل منها الاستمتاع بالآخر ليعمر الكون بالتناسل ويرقى بالمودة والتراحم - بسياج متين فجعل له مقدمات كالنظر - الذي هو أمر بعد حظر - (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون (٣٠)) وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ⁷) وقوله ﷺ " النظرة سهم من سهام إبليس " ⁸ .

ومن ذلك قوله ﷺ للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة " انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما " ⁹ .

والخطبة حتى يتسنى للطرفين أن يتعرفا على بعض خلقهما كل ذلك في إطار شروط وضوابط معينة، والمهر والهدايا .

وتلك المقدمات ليتروى الزوج حتى يجيد الاختيار ، ويركن إلى من يريد الزواج منها فإذا عزم على الزواج ، جعل الله ﷻ لعقد الزواج ما لم يكن في العقود الأخرى - كل ذلك لأهميته ورفعة شأنه ولعظم ما يترتب عليه - فله

⁶ رواه البيهقي في سننه عن أبي هريرة .

⁷ سورة النور آية ٣٠ ، ٣١ .

⁸ رواه

⁹ أخرجه أحمد في مسنده والترمذي في سننه والنسائي وابن ماجه

نفقة المتعة بين الشريعة وفقون الأحوال الشخصية المصري **فكر وإبداع**

أركان وشروط معينة^{١٠} لا ينعقد ولا يتم إلا بها فلا ينتهي العقد بمجرد التعاقد كسائر العقود بل إنه يبدأ بمجرد انعقاده ، فإذا تم عقد الزواج كان لكل من الطرفين على الآخر حقوق وواجبات فللزوجة حقوق مالية وأدبية :

فالمالية :

كالمهر والصداق والنفقة لها ولخادمتها ، وتتضمن الطعلم والشراب والكسوة والسكن ويضاف إليها أجره الخادم أو ما يقوم مقامها إذا كانت الزوجة ممن يُخدم أمثالها .

¹⁰ الركن : هو أحد الجوانب التي يستند إليها الشيء ، أو الجانب الأقوى منه أو جزؤه .
وشرعا هو ما كان جزءا من الشيء بحيث لا يتحقق إلا به ، أو ما لا بد منه لتصور الشيء سواء أكان جزءا منه كتكبيرة الإحرام ، والقراءة ، والسلام في الصلاة ، أم مختصا به كالصيغة في الزواج .
والشرط : ما لا يتم الشيء إلا به ، كالإتصاف شرط للفهم ، ويطلق على العلامة ، قال تعالى: (فَذَجَاءَ أَشْرَاطُهَا) سورة محمد آية ١٨ .

وشرعا : ما يتوقف وجود الحكم على وجوده ، وجودا شرعيا كاستقبال القبلة والطهارة بالنسبة للصلاة .

فالعقد الزواج أركان وشروط ليست في باقى العقود ، فلا ينتهي العقد بمجرد التعاقد كسائر العقود بل إنه يبدأ بمجرد انعقاده فكل العقود تنتهي بانتهاء العقد – أي صيغة العقد الإيجاب والقبول – إلا عقد الزواج فيبدأ بصيغة العقد ويستمر إلى أبعد الأجلين الموت أو الطلاق .

ويتميز هذا العقد بأن له مقدمات كما ذكرت ، كذلك يتميز بلزوم أن يتولاه رجال معينون وشهود بخلاف العقود الأخرى .

تنظر بحوث في علم أصول الفقه مصادر التشريع الإسلامي الأصلية والتبعية ومباحث الحكم د. احمد الحجى للكردي ص ٢٧٩ وما بعدها ، أصول التشريع الإسلامي ، د. علي حسب الله ص ٣٩٢ ط ٦ ، الوجيز في أصول الفقه د. محمد مصطفى الزحيلي ط ٢ ص ٤٠٤ وما بعدها .

قال تعالى : (وعلى المولود له رزقهن ويسنوئهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها)^{١١}

وقال ﷺ : (استكثروهن من حيث سكتنكم من وجبتكم ولا تضاروهن لئضيقوا عليهن)^{١٢}

وقال تباركت أسماؤه : (لئن نفق ذو منعة من سعيه ومن قدر عليه رزقه فلئن نفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها)^{١٣}

أما الأدبية : فالعدل فى معاملاتها وعدم الإضرار بها ، والعدل بينها وبين غيرها من زوجاته إن تعددن . وللزوج عليها الطاعة فى غير معصية الله ، وعدم الخروج إلا بإذنه ، وحق التأديب بالمنهج الذى حدده الله عز وجل ، ألا تمنع نفسها منه . وبينهما حقوق مشتركة : حسن الاستمتاع وحسن المعاشرة وإكرام العشرة ، وحفظ السر ، وحرمة المصاهرة ، ثبوت نسب الأولاد ليهما^{١٤} والتوارث بينهما .

وكشأن كل اجتماع مستمر صغر أم كبير لابد من الاختلاف بين أطرافه وقد يكون الاختلاف سهلاً يسيراً على السطح فيتغلب عليه المختلفون فيما بينهم ، وقد يشتد ويصل إلى الأعماق فيحتاج إلى تدخل ، فإذا حدث الشقاق بين

١١ سورة البقرة آية ٢٣٣ .

١٢ سورة الطلاق آية ٦ .

١٣ سورة الطلاق آية ٧ .

١٤ انظر أحكام الأسرة المسلمة بين الشريعة والقانون د. صلاح الدين عبد العزيز - رحمه الله - ص ٦٠ وما بعدها .

الزوجين أو حتى خيف من حدوثه فالوقاية هنا خير من العلاج فليكن الصلح أولاً بتنازل كل طرف عن بعض ما يطلبه ويتوهمه حقاً ، أو بتدخل بعض الحكماء من الأهل أو حتى القاضى إذا استدعى الأمر فالصلح خير من الخصومة ومن سوء العشرة ومن الفرقة¹⁵ .

قال تعالى : (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إغراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خيرٌ وأحضرت الأنفس الشح وإن تحصيوا وثوقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً) (١٢٨) ولن تستطيعوا أن تغدوا بين النساء ولو حرصنم فلا ت밀وا كل الميئل فتذرؤها كالمعلقة وإن تصليحوا وثقوا فإن الله كان عفواً رحيماً (١٢٩) وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً¹⁶

وجعل الله ﷻ ثلاث وسائل متدرجة فى يد الزوج لعلاج نشوز الزوجة لكل حالة وسيلة تناسبها ولكل زوجة وسيلة تتلاءم وطبيعتها ولا يجوز للزوج أن يتعدى ويعتدى فى العلاج إن أراد الخير .

فهناك صنف من النساء تكفيه النظرة أو الكلمة والنصح برفق ، وهناك من تهجر ولا ينفع معها غير ذلك ، وهناك من تلجأ إلى الضرب وهو ليس ضرب إهانة أو إيلام بل توبيخ وله شروط ، ثم يأتي التحكيم قال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن فبطونهن وأهجرؤهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم

¹⁵ انظر أنوار التنزيل واکرار التأويل المسمى تفسير البيضاوى للإمام عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوى . ط دال الفكر بيروت ص ١٢٩ ، ١٣٠ .

¹⁶ سورة النساء الآيات (١٢٨ - ١٣٠) .

فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا (٣٤) وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَغُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا^{١٧} كل هذه الوسائل أولا حتى لا يكون الطلاق هو الحل الأول والأوحد لكن إذا استعصى الداء واستشرى وأصبح المقصود من الزواج غير موجود ولا أمل ألا يوجد ، إذ لا معنى للحياة الزوجية مع الكراهية والنفور والتعالى ومضم الحقوق فقد لا يحسن الزوج أو الزوجة الاختيار ولا يتضح ذلك إلا بعد الزواج ، وقد يعجز الزوج عن الإنفاق على زوجته ولا يرجى له يسر فتسوء أحوالها وربما تضطر لانحراف ما ، وقد يدمن الزوج فيعرض زوجته للضيق والانحراف ، وقد يعجز عن إعفائها، وقد يغيب غيبة طويلة ولا يعرف مكانه فيترتب على ذلك تعريض زوجته للضياع ، وقد يسجن في قضية مخلة فيكون ذلك أسوأ من غيبته ، وقد تتحرف المرأة فيصبح الارتباط بها عارا لا تتحملة الأنفس السليمة وقد يصاب أحدهما بمرض معد يمنع دوام الحياة الزوجية والمخالطة وقد تتحول القلوب ، فعندئذ يكون الفراق علاجاً لا بد منه ويكون هو السبيل للخلاص من حياة أصبحت غير محتملة أو غير مرغوب فيها .

" وقد يخرج - الزواج - على أن يكون مصلحة بمخالفة الأخلاق ومباينة الطباع أو غير ذلك من المعاني ، ويقع اليأس عن استيفاء المصالح من هذه المرأة فشرع الطلاق لاستيفاء المصالح المطلوبة من الزواج بالتزوج من زوجة أخرى .. ليصل إلى زواج يوافقه^{١٨} .

^{١٧} سورة النساء الآية (٣٤ ، ٣٥) .

^{١٨} بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني علاء الدين ابى بكر بن مسعود ١١٢/٣ .

فيكون الطلاق - رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص - هو الحل الناجح، علاج باليتر لا يلجأ إليه إلا في آخر المراحل وأشدّها، ويكون بيد الزوج - غالباً - فالمفروض أنه يحكم العقل فلا يطلق إلا بعد تفكير وترو ومحاولات للإصلاح نظراً لما يترتب على الطلاق من أعباء مالية كمؤخر الصداق ونفقة العدة والحضانة ونفقة المتعة إضافة إلى احتياجاته بعد ذلك إلى زواج جديد له أعباؤه .

ومع أن الإسلام قد أجاز الطلاق إلا أنه وضع قيوداً شتى على الرجل صاحب الحق الأصلي فيه ابتداءً من تكريه المسلم فيه إلى أعباء مالية جسام ينوء به كاهل المطلق .

قال تعالى : (وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا)^{١٩} ويقول ﷺ : (أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق)^{٢٠} ويقول : (إن الله لا يحب الزواقين ولا الذواقات) (لعن الله كل نواق مطلق)^{٢١} . كما حذر النساء من طلبه دون بأس (أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة)^{٢٢} .

١٩ سورة النساء آية ١٩ .

٢٠ أخرجه أبو داود في سننه ٢٥٤/٢ ، ٢٥٥ .

٢١ أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٥١/١ .

٢٢ أخرجه الترمذي ١٤٢/١ .

المبحث الأول : نفقة المتعة في الشريعة الإسلامية

ويشتمل على مطلبين

• المطلب الأول :

تعريف النفقة عموماً والمتعة خصوصاً .

• المطلب الثاني :

دليل مشروعيتها وحكمها وآراء الفقهاء فيها .

المطلب الأول : تعريف النفقة عموماً ، والمتعة خصوصاً :

أولاً في اللغة :

يقال نفق الشيء نفقا : نفذ ، ونفقت الدابة نفوقاً : هلكت ونفقت البضاعة نفقا : راجت والبيع : راج ورغب فيه ، والمرأة : كثر طلابها ويقال : أنفق الرجل : إذا أفنى ماله واقتقر ، والوصف من الفعل بنوعيه منفق والجمع منفقون .

والنفقة ما يبذله الرجل ويصرفه من ماله تبرعاً أو في مقابل عرض يبتغيه أو ينفقه على نفسه وذويه .

قال تعالى : (وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ)^{٢٣} وهي أيضاً ما ينفق من الدراهم ونحوها والزاد وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكن والحضانة والجمع نفاق ونفقات^{٢٤}

²³ سورة البقرة آية ٢٧٠ .

والإنفاق : بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير ، قال تعالى : (قل لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ)^{٢٥} .

ثانيا : في الاصطلاح :

هي الإدرار على الشيء بما يحفظ عليه حياته وهي عند الإطلاق تشمل الطعام والسكن والكسوة^{٢٦}

وقيل هي الإدرار على الشيء بما فيه بقاءه^{٢٧} ، وأنها كفاية من يمونه خبزا وأدماً وكسوة ومسكناً وتوابعها^{٢٨} . وكل هذه التعريفات تعطى معنى الإخراج وهي من الآثار المترتبة على عقد الزواج سواء كانت للزوجة أو الأولاد والأصل فيها قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وبسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها)^{٢٩}

وقوله تعالى : (اسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِبَنَاتِكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْضِعْ

²⁴ انظر محيط المحيط لبطرس البستاني مؤسسة جواد بيروت ، (نفق) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية الجوهري دار العلم بيروت ، معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق نديم مرعشلي ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ دار الفكر .

²⁵ سورة الإسراء ١٠٠ .

²⁶ انظر أحكام الطلاق وحقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية د. عبد الودود السريتي ١٩٨٠ ص ٢٣٥ مؤسسة الثقافة الجامعية .

²⁷ الدر المختار شرح تنوير الأبصار ٥٧٢/٣ دار الفكر ، شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام ٣٢١/٣ دار الفكر .

²⁸ شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يونس البهوتي ٢٤٣/٣ دار الفكر .

²⁹ سورة البقرة آية (٢٣٣) .

لَهُ أُخْرَى (٦) يُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آثَرَ
اللَّهُ لَا يُخَالِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آثَرَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ^{٣٠}

فالآية الكريمة توجب على الزوج نفقة زوجته وولده على قدر سعته ^{٣١}
وقال تباركت أسماؤه (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ
عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) ^{٣٢}.

فالله يفضّل الرجال على النساء لأسباب من بينها أنهم يقومون بما
يحتجن إليه من النفقة والكسوة والمسكن وغير ذلك ^{٣٣}.

وقول الرسول ﷺ : (اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم أخذتموهن
بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا
تكروهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن
وكسوتهن بالمعروف) ^{٣٤}

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ (أفضل الصدقة ما ترك غنى
واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تعمل ، تقول المرأة : أما أن تطعنني

٣٠ سورة الطلاق آية (٦ ، ٧)

٣١ انظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ١٧٠/١٨
دار الكتاب العربي .

٣٢ سورة النساء آية ٣٤ .

٣٣ انظر فتح القدير ٤٦٠/١ ، تفسير القرآن العظيم للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير
٤٣٢/١ دار إحياء التراث العربي بيروت ط ١ .

٣٤ أخرجه مسلم كتاب الحج - باب حجة النبي .

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري **فكر وإبداع**

واما أن تطلقني ، ويقول العبد اطعمني واستعملني ، ويقول الابن اطعمني إلى من تدعني ... الحديث)^{٣٥} .

وعن عائشة رضى الله عنها أن هنداً بنت عتبة قالت : (يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)^{٣٦} .

وقد أجمع أهل العلم على ذلك وأنه على المرء نفقة أطفاله الذين لا مال لهم^{٣٧} .

فبمقتضى عقد الزواج ولم يوجد نشوز^{٣٨} أو سبب يمنع من النفقة استحققت الزوجة على زوجها النفقة فقد أصبحت مقصورة عليه ، " وتجب النفقة بأسباب ثلاثة زوجية وقرباية وملك : وكل محبوس لمنفعة"^{٣٩} وللزوجة ان تطلب فرض نفقة لها إذا تركها الزوج بغير نفقة وللقاضى أن يقضى لها بالنفقة ويلزم لها متى ثبت لديه صحة دعواها ويراعى حال الزوج يسرا وعسرا والعمل فى المحاكم يراعى حال الزوج وجرى العمل فى المحاكم سابقا للزوجة

³⁵ صحيح البخاري ٦٣/٧ كتاب النفقات ، بلب وجوب النفقة على الأهل والعيال .
³⁶ صحيح البخاري ٦٥/٧ ، ٦٦ كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف .
³⁷ انظر المغنى لابن قدامة المقدسي ٥٨٣/٧ دار الفكر ، الجملع لأحكام القرآن ١٧٠/١٩ .

³⁸ يرى الظاهرية أن الناشز تستحق النفقة فسبب وجوب النفقة هو الزوجية نفسها انظر المحلى لابن حزم الظاهري ٢٤٥ / ١٠ دار الجيل بيروت .

³⁹ حاشية بن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين دراسة وتعليق وتحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ٢٧٥ / ٥ دار الكتب العلمية - بيروت .

« أن تطلب الحكم بالنفقة لها على زوجها من مدة سابقة على الترافع ولو كانت أكثر من شهر إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نفقة مع وجوب الإنفاق عليها في هذه المدة طالبت أو قصرت - وتبين أن بعض الزوجات استغلت ذلك لإرهاق الأزواج - فجاء في الفقرة ٦ من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ..

وعُدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاص بأحكام النفقة ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى^{٤٠} .

نفقة المتعة في اللغة والاصطلاح :

أولا في اللغة :

المتعة مصدر ، وهو ما ينتفع به انتفاعاً قليلاً غير باق بل ينقضي عن قريب .

ويقال المتعة والمتعة اسم للتمتع يقال ماله متعة أي تمتع ومنه متعة النكاح، ومتعة الطلاق ، ومتعة الحج . لأنه انتفاع والجمع متع ومتع

ومتعة المرأة : ما وصلت به بعد الطلاق من نحو القميص والإزار والملحفة وهي متعة الطلاق .

وقيل هي ما يتبلغ به ويستعان به على ترويح الحال في الدنيا ، وقيل هي الزاد القليل .

٤٠ الأسرة وقانون الأحوال الشخصية د. عبد الناصر العطار ص ٤٥ .

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري

فكر وإبداع

قال الشاعر في امرأته :

لو جمع الثلاث والرباع وحنطة الأرض	التي تباع لم تره إلا هو المتاع ^{٤١}
-----------------------------------	--

ثانياً في الاصطلاح :

المراد بالمتعة :

ما يدفعه الزوج لامرأته المفارقة في الحياة بطلاق أو ما في معناه^{٤٢} تعويضاً لها عن الفاقة وجبراً لخاطرهما وعوناً عاجلاً لها على مواجهة الظروف التي فاجأتها وقيل هي هدية يقدمها الزوج لزوجته التي طلقها طلاقاً بائناً . وقيل ما يدفعه للرجل لمطلقاته بسبب إباحته إياها بطلاق لا يدلها فيه، وعادة ما تكون من الثياب التي تلبسها المرأة - حسب العرف - أو من مال أو أي عوض^{٤٣}

^{٤١} انظر لسان العرب لابن منظور، محيط المحيط الصحاح للجوهري، لسان العرب (متع).

^{٤٢} في الحياة : قيد في التعريف لإخراج المتوفى عنها زوجها ومبايعة ذلك في موضعه من البحث إن شاء الله ، والمراد بـ " وما في معناه " : الفسخ في اللعان عند من لا بعده طلاقاً ، وكإرتداد الزوج وإسلامه ، أو بالرضاع ، كان تكون أم الزوج قد أرضعت الزوجة وهي صغيرة فتصير أختاً له فيفسخ النكاح " انظر مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشريبي الخطيب ٢٤١/٣ دار إحياء التراث العربي بيروت ، انظر الرضاع وتحريم الزواج د.صلاح الدين شلبي رحمه الله ، مطبعة بارانيز - القاهرة .

^{٤٣} انظر المحلى لابن حزم الظاهري ٢٤٥/١٠ دار الفكر - بيروت ، مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشريبي ٢٤١/٣ ، الموسوعة الفقهية الميسرة د.محمد رواس قلعة جي ١٧٣١/٢ ط١ دار الوفاء - مصر وانظر دراسات في الأحوال الشخصية د.محمد بلتاجي . رحمه الله - ص ١٠٢ ط١ سنة ١٤٢٧ هـ ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة ، أحكام الأسرة المسلمة د.صلاح الدين - ٣٠١ -

وقد تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل فلما أدخلت عليه بسط يده إليها ، فكلتها كرهت ذلك فأمر أن تجهز وتكسى ثوبين رازقين^{٤٤} .

وطلق الحسن بن علي عائشة الخثعمية فمتعها بعشرة آلاف درهم^{٤٥} ومتع عبد الرحمن بن عوف امرأته بجارية^{٤٦} .

ولعل حكمه مشروعيتها :

" أن سبب المتعة هو ما يصيب المرأة من وحشة بسبب طلاق الزوج لها ، فتكون المتعة جبراً لخطرها ، ورأياً للصدع الذي ألم بنفسها ، وتضميداً للجرح الذي أصابها ومسحاً لدمعها ولرأسها بعد رغبته فيها واختياره لها . وهذه المواساة هي حكمة مشروعية المتعة^{٤٧} .

شلبى - رحمه الله - ص ١٣٧ مطبعة براداي - القاهرة ، وموسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام ومشكلات الأسرة - الشيخ عطية صقر - رحمه الله - ٥٣١/٦ مكتبة وهبة القاهرة ، نفقة المتعة بين الشريعة والقانون د. أحمد فتحى بهنسى ص ٢٥ ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٨ م دار الشروق - مصر .

٤٤ انظر صحيح البخاري كتاب الطلاق ، وقيل هي عمرة بنت يزيد انظر سنن ابن ماجه كتاب الطلاق باب متعة الطلاق .

٤٥ انظر سنن الدارقطنى ٣/٤ ، ٣١ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٢٤/١ تحقيق عبد العزيز غنيم ، محمد عاشور ، محمد البنا دار الشعب القاهرة الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٢/٣ .

٤٦ انظر الموطأ للإمام مالك بن انس كتاب الطلاق باب ما جاء فى متعة الطلاق تحقيق محمد فزاد عبد الباقي كتاب الشعب القاهرة .

٤٧ موسوعة الفقه الإسلامى المعاصر ص ٤٦٦ .
- ٣٠٢ -

المطلب الثاني : دليل مشروعيتها وحكمها ومقدارها .

أولاً : دليل مشروعيتها :

الأصل فيها قوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِمِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (٢٣٦)) وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَتَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَغْفُوا أَوْ يَغْفُوا الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)^{٤٨}

وقوله تعالى : (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)^{٤٩}

وقوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا)^{٥٠}

وقوله ﷺ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَخَلَّيْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا)^{٥١}

48 سورة البقرة الآيتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

49 سورة البقرة آية ٢٤١ .

50 سورة الاحزاب آية ٢٨ .

51 سورة الاحزاب آية ٤٩ .

كذلك ثبت عن الرسول ﷺ أنه متع أميمة بنت شراحيل⁵² وقيل هي عمرة بنت يزيد الجوينة⁵³ ، وأخرج الدارقطني عن سويد بن غفلة قال : " كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهما فلما أصيب علي وبويع الحسن بالخلافة ، قالت لتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين فقال: يُقتل علي وتظهرين الشمعة؟ أذهبي فأنت طالق ثلاثا . قال : قتلعت نساها وقعدت حتى انقضت عدتها وبعث إليها بعشرة آلاف متعة ، وبقية بقيت لها من صداقها فقالت : متاع قليل من حبيب مفارق ، فلما بلغه قولها بكى وقال: لولا أنني سمعت جدي أو حدثني أنه سمع جدي يقول : (أيما رجل طلق امرأته ثلاثا مبهمة أو ثلاثا عند الإبراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره) لراجعتها "⁵⁴ .

ثانيا : حكمها

في الآيات الكريمات السابقات الدالة على مشروعية المتعة نجد أن الآية الأولى فيمن طلقت قبل أن يسمى لها مهر أو يدخل بها ، والثانية : أن المتعة لكل مطلقة دون قيد أو شرط ، والثالثة : تخيير لنساء الرسول ﷺ بين أن يفارقهن ويمتعن إذا لم يصبرن على ما عند الرسول ﷺ من عدم سعة أو أن يصبرن إن كن يردن الله ورسوله .

⁵² انظر ص ١٤ من البحث .

⁵³ انظر منن بن ماجة كتاب الطلاق باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ، وانظر اسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٠٥/٧ لمز الدين بن الاثير كتاب الشعب سنة ١٩٧٠ .

⁵⁴ أخرجه الدارقطني في سننه (٣١ ، ٣٠/٤) .
- ٣٠٤ -

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري **فكر وإبداع**

يقول الطبري : " فإني أمتعن ما أوجب الله على الرجال للنساء من المتعة عند فراقهن إياهن بالطلاق"⁵⁵ ، وفي الآية الرابعة : أن المتعة لمن عُد عليها ثم طلقت قبل الدخول بها وعلى هذا نجد أقوال الفقهاء في المتعة :

فابن حزم الظاهري يرى أنها واجبة لكل مطلقة ، ولا تسقطها المراجعة ويجبره القاضي على ذلك .

" المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا (أو آخر ثلاث) وطنها أو لم يطأها ، فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئا : أن يمتعها وكذلك المفتدية أيضا ، ويجبره الحاكم على ذلك أحب أم كره . ولا متعة على من انفسخ نكاحه منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلقة مراجعته إياها في العدة ولا موته ولا موتها والمتعة لها أو لورثتها من رأس ماله يضرب بها مع الغرماء "⁵⁶ ويعلق ابن حزم مستدلا على ما قاله بقوله تعالى : (وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ)⁵⁷ وقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)⁵⁸

" كل مسلم هو على أديم الأرض فهو بقوله : (لا إله إلا الله محمد رسول الله) من جملة المتقين بقوله ذلك وإيمانه ومن جملة المحسنين " فكل مسلم في العالم فهو محسن متق ، من المحسنين "

⁵⁵ جامع البيان عن تأويل أي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢١ / ١٥٦ ط٣ البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٨ م .

⁵⁶ المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ١٠ / ٢٤٥ دار الفكر بيروت .

⁵⁷ سورة البقرة آية ٢٣٦ .

⁵⁸ سورة البقرة آية ٢٤١ .

وإن آية (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِمَا عَرُوفٍ خِفاً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) جامعة لكل مطلقة مفروض لها أو غير مفروض مدخول بها أو لا⁵⁹.

ولعله ذهب إلى ذلك - وجوب المتعة لكل مطلقة - على أصل مذهبه في استعمال المطلق في إطلاقه والمقيد في موضعه ، فالمقيد داخل في المطلق ولا يؤثر عليه عنده⁶⁰.

فأهل الظاهر حملوا الأمر على العموم فيقولون هو شرع فتأخذ وتعطي⁶¹.

وفي المذهب الشافعي - على الراجح فيه - :

أن المتعة واجبة لكل مطلقة ، ما لم يكن قبل الدخول ومنحت نصف المهر، وكذلك بفسخ ليس بسببها⁶².

إذا طلقت المرأة لم يخل الأمر إما أن يكون قبل الدخول أو بعده فإذا كان قبل الدخول ولم يفرض لها مهر وجب لها المتعة لقوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ) ولأنه لحقها بالنكاح ابتذال وقلت الرغبة فيها بالطلاق فوجب لها المتعة .

59 المحلى ٢٤٦/١٠.

60 انظر نظام الطلاق في الإسلام للشيخ أحمد محمد شاكِر ص ١٢٤ وما بعدها مطبعة النهضة - مصر .

61 بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (الحفيد) ٨١/٢ المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

62 مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب ٢٤١/٣ دار إحياء التراث العربي - بيروت .

فإن فرض لها المهر لم تجب لها المتعة ؛ لأنه لما أوجب بالآية لمن لم يفرض لها دل على أنه لا يجب لمن فرض لها وأن نصف المسمى قام مقام المتعة .

وإذا كان بعد الدخول ففيه قولان :

قال في القديم : لا تجب لها المتعة ؛ لأنها مطلقة من نكاح لم يخل من عوض فلم تجب لها كالمسمى لها قبل الدخول وقال في الجديد : تجب لها المتعة لقوله تعالى : (فَتَعَالَيْنِ أُمْنُوعُنَّ وَاسْرُخُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا)⁶³ وكان ذلك في نساء دخل بهن ، ولأن ما حصل من المهر لها بدل عن الوطاء وبقي الابتذال بغير بدل فوجب لها المتعة كالمفوضة⁶⁴ قبل الدخول .

وإن وقعت الفرقة بغير طلاق :

- فإن كان بالموت : لم تجب لها المتعة ؛ لأن النكاح قد تم بالموت وبلغ منتهاه فلم تجب لها متعة .
- وإن كان بسبب من جهة أجنبي كالرضاع فحكمه حكم الطلاق في الأقسام الثلاثة ؛ لأنها بمنزلة الطلاق في تنصيف المهر فكانت كالطلاق في المتعة .

⁶³ سورة الأحزاب آية ٢٨ .

⁶⁴ المراد التي لم يسم لها مهر في العقد ، لأنها فوضت أمرها إلى الزوج .

- وإن كان بسبب من جهة الزوج كالإسلام والردة واللعان فحكمه حكم الطلاق في الأقسام الثلاثة ، لأنها فرقة قد حصلت من جهته فأشبهت الطلاق .
 - وإن كان بسبب من جهة الزوجة كالإسلام والردة والرضاع والفسخ بالإعسار والعيب بالزوجين جميعاً لم تجب لها المتعة ؛ لأن المتعة وجبت لها لما يلحقها من الابتذال بالعقد وقلة الرغبة فيها بالطلاق ، وقد حصل ذلك بسبب من جهتها فلم تجب .
 - وإن كانت بسبب منهما : فإن كان بخلع أو جعل الطلاق إليها فطلقت كان حكمها حكم المطلقة في الأقسام الثلاثة ؛ لأن المذهب فيها جهة الزوج ؛ لأنه يمكنه أن يخالعها مع غيرها ويجعل الطلاق إلى غيرها فجعل كالمنفرد به⁶⁵ .
- وقال صاحب المجموع :
- المطلقات في المذهب الشافعي ثلاث :
- مطلقة لها المتعة قولاً واحداً ، وهي التي تزوجها مفوضة ولم يفرض لها مهراً ثم طلقها قبل الفرض والميسر .

⁶⁵ المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ومعه كتاب النظم المستعذب في شرح غريب المذهب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركني ٦٣/٢ .

- ومطلقة لا متعة لها قولاً واحداً ؛ وهى التى تزوجها وسمى لها مهراً فى العقد ، أو تزوجها مفوضه وفرض لها مهراً ثم طلقها قبل الدخول ، وهذه لها نصف المهر .

- وهناك مطلقة فيها قولان :

فهى التى تزوجها وسمى لها مهراً فى العقد ودخل بها ، أو تزوجها مفوضه وفرض لها مهراً ودخل بها ، أو لم يفرض لها مهراً ودخل بها فى القديم : لا متعة لها ، وبه قال أبو حنيفة ، واحدى الروائيتين عن احمد لقوله تعالى : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ)^{٦٦} فعلق المتعة على أن يكون الطلاق قبل الفرض وقبل المسيس وقوله تعالى : (إِذَا تَخَلَّيْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا)^{٦٧} ، فجعل لها المتعة قبل المسيس ، وقد وجد المسيس هنا ولأنها مطلقة لم يخل نكاحها عن بدل فلم يكن لها للمتعة كما لو سمي لها مهراً ثم طلقها قبل الدخول بها .

وفى الجديد : لها المتعة وبه قال عمر وعلي والحسن بن علي وابن عمر ولا مخالف من الصحابة .

قال المحاملى : وهو الأصح لقوله تعالى : (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ) فالمتعة لكل مطلقة إلا ما خصه الدليل . ولقوله : (فَتَعَالَيْنِ أُمْنِعْكُنَّ وَأَسْرَخْكُنَّ

⁶⁶ سورة البقرة آية ٢٣٦ .

⁶⁷ سورة الأحزاب آية ٤٩ .

سَرَّاحًا جَمِيلًا) وهذا كان في نساء النبي ﷺ اللاتي دخل بهن وقد كان سمي
لهن المهر لقول عائشة رضى الله عنها " كان صداق النبي ﷺ اثنتى عشرة
أوقية " ٦٨ .

ولأن المتعة جعلت لما لحقها من الابتذال بالعقد والطلاق والمهر فى مقابلة
الوطء ، والابتذال موجود فكان لها المتعة ، إذا ثبت هذا فإن المتعة واجبة
عندنا ثم يؤيد هذا الوجوب قوله تعالى : (حقا على المتقين) لأن الحق
واجب ٦٩ .

وتجب المتعة المطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر ، ويندب لمن سواها
عند الأحناف وتبعهم الحنابلة " المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم
لها مهر ، وإن دخل بها يمتعها ولا يجير عليها ، وهو قول الثورى والحسن بن
صالح والأوزاعي " ٧٠ .

وعلى هذا فإن تزوجها ولم يسم لها مهر فلها عند الأحناف - مهر المثل إن
دخل بها أو مات عنها " لكن لو طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة لقوله تعالى :
(وَمَنْعَوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ) ٧١ وهذه المتعة الواجبة ٧٢ .

٦٨ أخرجه الترمذى فى مسنده باب ما جاء فى مهور النساء والنسائي فى كتاب النكاح باب
القسط فى الأصنف .

٦٩ المجموع شرح المذهب لمحي الدين بن شرف النووي الشافعي ٥٤٥/١٥ - ٥٤٦ . مطبعة
الإمام - مصر .

٧٠ أحكام القرآن لأبى بكر احمد بن علي الرازي الجصاص الحنفى ٤٢٨/١ دار الكتاب
العربي - بيروت .

٧١ سورة البقرة آية ٢٣٦ .

أما التي لها مهر أو نصف المهر فالمتعة مستحبة في حقها عند الطلاق ، كذلك المدخول بها فإن المتعة مستحبة لها فرض لها أم لا .

يقول ابن قدامة عن المتعة في مذهب الإمام احمد : " إذا تزوجها بغير صداق لم يكن عليه إذا طلقها قبل الدخول إلا المتعة " ^{٧٣} ، ورأى احمد بن حنبل أن المتعة واجبة للمطلقة قبل البناء والفرض ومنذوبه في حق غيرها " وروى عن أحمد : لكل مطلقة متاع . وروى ذلك عن علي بن أبي طالب والحسن وسعيد بن جبير والزهرى والضحاك .

لظاهر قوله : (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) ولقوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام (قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنِ أُمْتِغُنَّ وَأَسْرَخُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) ^{٧٤} ، وعلى هذه الرواية : لكل مطلقة متاع سواء كانت مفوضة أو مسمى لها ، مدخولا بها أو غيرها ، لما ذكرنا وظاهر المذهب أن المتعة لا تجب إلا للمفوضة التي لم يدخل بها إذا طلقت ...) ^{٧٥} .

⁷² فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفى ٤٤١/٢ مع تكميلته نتائج الأفكار في كشف الرموز والاسرار لشمس الدين احمد المعروف بقاضى زاده على الهداية شرح بداية المبتدئ لشيخ الإسلام برهان الدين على ابن أبى بكر المرغيناني ، وبهامشه شرح العناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمود البابر تي ، وحاشيته المحقق سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى جلبى . المطبعة الأميرية - مصر .

⁷³ المغنى لأبى محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسى على مختصر أبى القاسم عمر بن حصين الخرقى ٢٣٧/٧ مكتبة القاهرة - مصر .

⁷⁴ سورة الأحزاب آية ٢٨ .

⁷⁵ المغنى ٢٤٠/٧ .

والممتعة مندوبة عند جمهور العلماء^{٧٦} المالكية والحنبلية : إلا أن تكون لم
يسم لها مهر وقبل الدخول - ورأى عند الشافعية في غير المدخول بها التي لم
يسم لها مهر ، كذلك عند الأحناف في المدخول بها ، ورأى مرجوح في غير
المدخول بها التي لم يسّم لها مهر .

فمن أخذ بعموم قوله تعالى : (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى
الْمُتَّقِينَ) ، وبصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، قال بالوجوب مع استثناء
للمطلقة قبل الدخول وقد سمى لها ومن نظر إلى قوله تعالى : (حَقًّا عَلَى
الْمُتَّقِينَ) أي المتفضلين قال بالنسب لأن ما كان من باب الإجمال والإحسان
فليس بواجب^{٧٧} .

ورد في المدونة الكبرى : أن المطلقة المدخول بها والمسمى لها يجب لها
المتعة في قول مالك إذا طلقت ، لكن زوجها لا يجبر على أدائها^{٧٨} .

• كذلك " ليس للتي طلقت ولم يدخل بها إذا كان قد سمى لها صداقا ،
متعة ، ولا للمبارنة ، ولا للمفتدية ، ولا للمصالحة ولا للملاعة متعة
... كان قد دخل بهن أولا "^{٧٩}

76 انظر بداية المجتهد ٩٧/٢ ، ٩٨ .

77 السابق .

78 المدونة الكبرى الجامعة لفقه الإمام مالك رواية الإمام مسنون بن سعيد التنوخي عن
الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقى عن مالك ١٣/٥ مطبعة السعادة - مصر .

79 المدونة الكبرى ١٤/٥ .

- ومن استعراض أقوال الفقهاء في نفقة المتعة نخلص إلى : المتعة للزوجة على الخلاف الذى ذكر بشرط ألا يكون بسببها وحكمها الوجوب لكل مطلقة عند الظاهرية ، ولا تسقطها المراجعة ، ويجبره القاضى على ذلك .
- الوجوب لكل مطلقة ما لم يكن قبل الدخول ومنحت نصف المهر وكذلك بفسخ ليس بسببها وهو مذهب الشافعي على الراجح فيه .
- تجب للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر ويندب لمن سواها عند الأحناف وتبعهم الحنابلة .
- مندوبة عند جمهور العلماء ، المالكية والحنابلة فى غير الحالة السابقة ورأى عند الشافعية فى غير المدخول بها التى لم يسم لها مهر ، كذلك عند الأحناف فى المدخول بها ، ورأى مرجوح فى غير المدخول بها التى لم يسم لها مهر⁸⁰ .

لقد اعتنت الشريعة الإسلامية بالمرأة وحقوقها أيما اعتناء ، فهي أرفق بالمرأة وأرحم ، فأوجب لها المتعة تعويضاً وترفيهاً وتخفيفاً لما لحقها سواء أساء الرجل استخدام حق الطلاق أم لا⁸¹ فلا يجاب المتعة سند قوي فى الشريعة الإسلامية فالآيتان (٢٣٦ ، ٢٣٧) من سورة البقرة فيهما حكم من طلقت قبل

⁸⁰ بداية المتهدد ٩٨/٩٧/٢ .

⁸¹ انظر الفرقة بين الزوجين وما يتعلق بها من عدة ونسب د. على حسب الله ص ١١٠ وما بعدها دار الفكر العربي بيروت .

الدخول ، فمتعتها نصف المهر إذا سُمي لها مهر وإن لم يكن قد سُمي لها فمتعتها واجبة على الزوج سراً أو علاناً .

وهي واجبة لكل مطلقة قبل الدخول بنص الآية : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَمَنْعُوهُنَّ مَرَّاحًا جَمِيلًا)^{٨٢} ، كما تؤكد بفعله صلى الله عليه وسلم فيمن تزوجها وطلقها ولم يدخل بها أما المدخول بهن فقد ورد إيجاب المتعة لهن بعموم قوله (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)^{٨٣} ، وقوله : (فَتَعَالَيْنِ أُمَتنَّكُمْ وَأَمْرَحُكُمْ مَرَّاحًا جَمِيلًا)^{٨٤} و (على المتقين) و (على المحسنين) " هو للمبالغة للحث على الفعل كأن من لم يفعل ذلك لا يكون من المتقين أو المحسنين ، والحقوق المالية في الإسلام لا تختلف باختلاف مراتب الناس في الإيمان والتقوى وإنما يختلف بسبب ذلك مقدار خضوعهم للأمر واستجابتهم له "^{٨٥} .

(حقا على المتقين) والحق هو الواجب دون شك^{٨٦} ، وما يقوله الإمام مالك أن المتعة مطالب بها الزوج " ديانة لا قضاء " فمع غياب الضمير وخراب الذمم والتظالم بين الناس وأكل الحقوق لا يجدي هذا .

٨٢ سورة الأحزاب آية ٤٩ .

٨٣ سورة البقرة آية ٢٤١ .

٨٤ سورة الأحزاب آية ٢٨ .

٨٥ الفرقة بين الزوجين ص ١٠٩ .

٨٦ معجم الفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية - مصر ٢٨٧/١ . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

أما إذا كانت الفرقة من جهة الزوجة كالإسلام والردة والإعسار والعيب بالزوجين جميعاً لم تجب لها المتعة ، لأن المتعة وجبت لها لما يلحقها من الابتذال وقلة الرغبة فيها وقد حصل ذلك بسبب من جهتها . " فهناك فرق بين الطلاق والفرقة التي تحدث بين الزوجين بغير طلاق فهذه الأخيرة إن كانت بسبب من الزوجة فلا تجب لها متعة بخلاف الطلاق فتجب فيه المتعة أو تستحب ، بصرف النظر عما إذا كان بسبب من الزوجة أم بغير سبب منها ، باتفاق الفقهاء^{٨٧} .

مقدار المتعة :

المتعة تعتبر بحسب حال الزوج ، وهناك من اعتبر حال الزوجة أيضاً ، فأعلاها خادم وأدناها كسوة ، أو ما يناسب حال الزوج ومقدرته ، واستحب الشافعية ألا تنقص عن ثلاثين درهماً ، وقال الأحناف إن الحد الأدنى لها خمسة دراهم أي يساوي نصف المهر التي هي بدل عنه إذ أقل المهر عندهم عشرة دراهم^{٨٨} وللزوج أن يزيد من عند نفسه تبرعاً^{٨٩} .

• يقول ابن حزم في مقدار المتعة :

لو أن الله تعالى وكل المتعة المتمتع لوقفنا عند أمره عز وجل وألزمناه ذلك، كما يفعل في إيتاء المكاتب من مال المكاتب .

⁸⁷ الأسرة وقانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . د. عبد الناصر توفيق العطار ص ١٣٢ ، ١٣٣ . المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة .

⁸⁸ انظر شرح العناية على الهداية للبايرتي ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، مغنى المحتاج ٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ .

⁸⁹ انظر حديث عائشة الخثعمية ص ١٦ من البحث .

لكن الله عز وجل ألزمه على قدر اليسار والإقتار ، وعليه فتمتعه الموسر غير متعة المقتر ، وأن الرسول ﷺ لم يحددها فوجب حمل ذلك على العرف وما صح عن الصحابة رضوان الله عليهم فالصحابة كان فيهم المتناهي في اليسر كعبد الرحمن بن عوف ومنهم من دون ذلك ومما أثر عن الصحابة أن أعلى المتعة خادم للموسر وللمتوسط على ثلاثين درهماً ، ثم هي دين على المقتر إذا وجد زيادة على قوت يومه^{٩٠} .

يقول أبو بكر الجصاص : " ولم يقدر أصحابنا لها مقداراً معلوماً ، لا يتجاوز به ولا يقصر عنه ، وقالوا : هي على قدر المعتاد المتعارف في كل وقت ، وذكر عنهم ثلاثة أثواب درع وخمار وإزار^{٩١} " .

قال تعالى : (وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ مَوْسِمٍ قَدَرُهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ)

وقيل أعلى المتعة خادم ثم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك الكسوة أو ثلاثون درهماً ، وأثبت المقدار هنا طريقه الاجتهاد واختلاف الأزمان والأماكن مع الأخذ في الاعتبار يسار الرجل وإحصاءه والمعروف أيضاً .

وهناك من أخذ في الحساب حال المرأة فالشريعة غير الدنية^{٩٢} .

^{٩٠} المحلي ٢٤٥/١٠ .

^{٩١} الدرع للمرأة هو القميص الداخلي والإزار هو ما تستتر به عند الخروج والخمار ما يستر الشعر والراس . انظر محيط المحيط (درع ، أزر ، خمر) .

^{٩٢} أحكام القرآن للجصاص ٤٣٤/١ .

^{٩٣} انظر أحكام القرآن للجصاص ١ ، وانظر أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٨٩ وما بعدها دار الكتب المصرية .

• أما الشافعية :

ففى القديم : انه يعطيها شيئا نفيساً أو ثلاثين درهماً أو خادماً .

وفى الجديد : يقدر المتعة الحاكم .

وينقل صاحب المجموع أن الشافعي قال : ولا وقت فيها - أي لا تقدير نصاً - واستحسن تقدير ثلاثين درهماً ، وأنها موكولة إلى الحاكم وتقديره باجتهاده⁹⁴ .

• أما المالكية :

فيقول الإمام مالك : " ليس للمتعة عندنا حد معروف فى قليلها ولا كثيرها"⁹⁵

ويرى الإمام مالك ألا يقضى بها وهى من الحق عليه ولا يُجبر عليها وإنما هو شيء إن اطاع به أداه .

• أما الحنابلة :

فقد وردت ثلاث روايات عن أحمد فى مقدار المتعة فروى عنه أن أعلاها خادم إذا كان موسراً ، وإن كان فقيراً كساها ثلاثة أثواب (درعاً وخمراً وثوباً تصلى فيه) والثانية أن مقدارها متروك للحاكم ، فالشرع لم يقدره ويحتاج إلى الاجتهاد بحسب الحال فيجب الرجوع فيه إليه كسائر المجتهادات أما الثلاثة

⁹⁴ انظر المجموع ٥٤٧/١٥ .

⁹⁵ الموطأ كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى متعة الطلاق .

فإنها تقدر بما يساوى نصف المهر لأنها بذل عنه وهذه الرواية ضعيفة ؛ لأن نص الكتاب يقتضى تقديرها بحال الزوج وتقديرها بنصف مهر المثل يوجب اعتبارها بحسب حال المرأة لأن مهرها معتبر بها لا بزوجها^{٩٦}.

ومن السابق نخلص إلى :

ليس من المصادفة أن تأتى الشريعة فى بعض الأمور بتقدير معين كالزكاة والدية ، ثم تترك أموراً أخرى للاجتهاد بالمعروف بعد أن تبين لنا الضوابط والمقاصد فالمصلحة هى الغاية الأسمى ، فالمصلحة تتحقق فى المتعة الواجبة حين يترك أمر تقديرها كله للقاضى لتحقيق غايات الشريعة من فرضها " فالمتعة فيها تعويض ما فات على المطلقة من الطمأنينة على نظام حياتها فى كنف زوجها ولذلك كانت (على الموسع فترة وعلى المقتر فترة) وللحاكم أن ينظر فى تقديرها إلى نظام الطلاق وإلى إساءة استعمال هذا الحق ، ولذلك نرى أن الفرقة إذا كانت بسبب من الزوجة ... أنها لا متعة لها^{٩٧}"

وهى ليست مقبرة شرعاً بمقدار ثابت والاجتهاد فيها يراعى العرف العام المتغير بحسب الزمان والمكان^{٩٨} وظروف كل طلاق .

هل تتقدم المتعة ؟

٩٦ انظر المغنى على مختصر الخرقى ٢٤٢/٧-٢٤٣ .

٩٧ نظام الطلاق فى الإسلام ص ١٢٦ .

٩٨ انظر إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم شمس الدين بن إيسى بكر الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت .

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري

فكر وإبداع

كما سبق بين ابن حزم أن للمطلقة متعة أو لورثتها من رأس ماله تشارك فيها غرماء التركة .

لكن ما الحكم إذا جهل الزوج أو الزوجة المتعة فترة طويلة ؟

قال القرطبي : يدفع إليها متعتها وإن تزوجت وإلى ورثتها إن ماتت ، لأنه حق ثبت عليه وينتقل عنها إلى ورثتها كسائر الحقوق⁹⁹ .

المبحث الثاني : نفقة المتعة في قانون الأحوال الشخصية المصري .

تمهيد :

ظهر اصطلاح الأحوال الشخصية في روما كناية عن القوانين المحلية والأجنبية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى فقه القانون الدولي الخاص بالمقابلة لاصطلاح الأحوال العينية (أي المالية) ، ثم ظهر في كتب بعض فقهاء الشريعة الإسلامية .

" وقد عجز الفقه والقانون الوضعي والقضاء في وضع تعريف جامع مانع له ، ولعلنا أو من نادى بضرورة العدول عن استعمال هذا الاصطلاح والأخذ باصطلاح أحكام الأسرة أو العائلة¹⁰⁰ " ولعل استبدال محكمة الأحوال الشخصية بمحكمة الأسرة الحالية هو الصدى لهذا النداء .

⁹⁹ انظر المحلى لابن حزم ٢٤٥/١٠ وما بعدها ، الجامع لأحكام القرآن ٢٠٣/٣ ط دار إحياء التراث العربي .

¹⁰⁰ الأسرة وقانون الأحوال الشخصية ص ٥ . وانظر أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين د. عبد الناصر توفيق العطار ص ٣٥١ وما بعدها المؤسسة العربية للطبع والنشر .

نصت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن " الزوجة المدخول بها في زواج صحيح ، إذا طلقها زوجها دون رضاها ، ولا بسبب من قبلها ، تستحق فوق نفقة عنتها ، متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل ، وبمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ، ومدة الزوجية ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط "

وورد في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة تحت عنوان المتعة للمطلقة بعد الدخول :

" ولما كان من المستقر عليه شرعاً أن الطلاق حق للزوج ، وكان القانون القائم لا يوجب المتعة المالية للمطلقة بعد الدخول ، وحسبها أنها استحققت المهر كله بالدخول ولها نفقة العدة ، أما المتعة فهي مستحبة ولا يقضى بها :

ولذا قد تراخت المروءة في هذا الزمن وانعدمت لاسيما بين الأزواج إذا انقطع حبل المودة بينهم وأصبحت المطلقة في حاجة إلى معونة أكثر من نفقة العدة تعيينها من الناحية المادية على نتائج الطلاق ، وفي المتعة ما يحقق المعونة وفي الوقت نفسه تمنع الكثيرين من التسرع في الطلاق .

ولما كان الأصل في تشريع المتعة هو جبر خاطر المطلقة وكانت مواساتها من المروءة التي تطلبتها الشريعة وكان من أسس تقديرها (ومتعوهن على الموميع قذرة وعلى المقير قذرة) البقرة ٢٣٦ ، وكان إيجاب المتعة هو مذهب الشافعي الجديد حيث أوجبها للمطلقة بعد الدخول إن لم تكن الفرقة منها

أو بسببها ، وهو قول لأحمد اختاره ابن تيمية كما أن إيجابها مذهب أهل الظاهر وهو قول لمالك أيضا المذهب للشيروازي فقه شافعي ٢٦٧/٢-٦٨ ، والمحلى لابن حزم ١٠/٢٤٥-٢٤٩ وعلى هذا وضع نص المادة ١٨ مكررا بمراعاة ضوابط أقوال الأئمة وللقاضى أن ينظر فى تقديرها - عدا ما سبق - إلى ظروف الطلاق وإلى استعمال هذا الحق ووضعها فى موضعه ، ولا تقل فى تقديرها عن نفقة سنتين ، وتخفيفا على المطلق فى الأداء ، أجاز النص الترخيص له فى سداد جملة المقرر للمتعة على أقساط^{١٠١} .

لا يخل الأمر فى المطلقة من فرضين :

الأول : المطلقة قبل الدخول والخلو الصحيحة .

وقد أخذ القانون بالراجح من المذهب الحنفى فى المطلقة قبل الدخول إذ لم يسم لها مهر ، وهو يقضى بمتعة لها لقوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المخسنيين (٢٣٦) وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير)^{١٠٢} ، والتي اتفق على مهرها فتستحق عند الطلاق نصف المهر .

^{١٠١} قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ .

^{١٠٢} سورة البقرة الآيةان (٢٣٦ ، ٢٣٧) .

وفى حكم الدخول الخلوة الصحيحة ، وهى اجتماع الزوجين فى مكان واحد
أمان من إطلاع الغير عليهما بدون إذنهما . وعليه يحكم للمطلقة بمتعة فى
المذهب الحنفى إذا لم يسبق الاتفاق على مهرها ، ألا يكون قد دخل بها أو
اختلى بها خلوة صحيحة ، ولا فرق بين أن يكون الطلاق قد صدر من الزوج
أم للزوجة التى بيدها العصمة ، أم صدر من القاضى ، أم كان خلعا ،

وفى هذه الحالة يمكن خصم قيمة المتعة من بدل الخلع - أم من فرقة تعتبر
طلاقا كإسلام الزوجة وأبى الزوج فيفرق بينهما ويعتبر إياؤه الإسلام طلاقا
تستحق فيه المتعة ، كذلك إذا اعتبرت الفرقة فسحا بمعصية من الزوج كما لو
زنا بحماته فيفرق بينه وبين زوجته ولها المتعة^{١٠٣} .

الثانى : المطلقة بعد الدخول .

وهذه كانت لا تستحق المتعة لأنها تستحق المهر كله مقدمة ومؤخره ،
حسب المذهب الحنفى .

فإذا طلقها بعد الدخول ولم يسم لها مهرا استحققت مهر المثل كله ، ويثاب
مطلقها إذا أعطاها متعة مع مهر المثل ، فإذا طلقها بعد الدخول ولم يسم لها
مهرا استحققت مهر المثل كله ، ويثاب مطلقها إذا أعطاها متعة مع مهر المثل ،
فإذا طلقها بعد الدخول وسمى لها مهرا فتستحق المهر كله وإذا أعطاها متعة
فقد اقتدى بسنة الرسول ﷺ^{١٠٤} .

¹⁰³ انظر الأحوال الشخصية الشيخ محمد ابو زهرة ص ١٩٩ دار الفكر العربى ، الأسرة
وقانون الأحوال الشخصية ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، أحكام الأسرة المسلمة ص ١٣٩ .

¹⁰⁴ انظر الأحوال الشخصية ص ١٩٨ .

وقد ألزم القانون المطلق بمتعة لمطلقته نص المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشرطين :

الأول : أن تكون المطلقة مدخولاً بها في عقد زواج صحيح ويجب أن يكون الطلاق باتناً أو يصبح كذلك إذ لو راجعها من طلاق رجعي فلا متعة لها، جاء في المذكرة الإيضاحية " أن الأصل في تشريع المتعة هو جبر خاطر المطلقة، لأن مواساتها من المروءة " وقد انجبر خاطرها بالرجعة .

ولا تستحق المتعة - وإن صح عقدها - إذا طلقت نفسها بتقويض من الزوج وأصبح طلاقها باتناً ، أو لم تكن العصمة بيدها وطلبت من القاضي تطليقها فحكم ، أو بالفرقة بغير طلاق سواء اعتبرت طلاقاً أم فسخاً حتى ولو كانت الفرقة بغير سبب من جهتها .

فهو حكم مقصود به " منع الكثيرين من التسرع في الطلاق وزيادة أعباء الطلاق فحسب ، دون وضع تشريع متكامل لحماية الأمرة والمرأة والطفل "١٠٥ والقانون بذلك قد خالف المذهب الشافعي الذي استمد منه النص .

الثاني : أن يكون الطلاق بغير رضا المطلقة ولا بسبب من قبلها والأصح أن تكون الفرقة وليس الطلاق .

فهناك فرق بين الطلاق وبين الفرقة التي تحدث بغير طلاق^{١٠٦} فهذه الأخيرة إذا كانت بسبب من الزوجة لا تجب لها متعة . وعلى هذا فهذا السبب

^{١٠٥} الأمرة وقانون الأحوال الشخصية ص ١٣٠ .

^{١٠٦} انظر المذهب ٦٣/٢ .

مخالف للشريعة الإسلامية وبالتالي فهو مخالف للدستور فأيات القرآن الكريم في المتعة لم تفرق بين مطلقة وأخرى في المتعة ، حتى من أوجبها أو نديها لم يفرق بين طلاق بسبب المرأة أو بغير سببها .

ثم إن اشترط ألا يكون الطلاق بسببها يدعو المطلق إلى كشف عيوبها حتى يتقاعى حكم المتعة ؛ ومعلوم ما تدعو إليه الشريعة من ستر الأسر وعدم كشف العيوب لقد نص القانون على حد أدنى للمتعة وهو نفقة سنتين ولم يحدد حداً أقصى ، وترك ذلك للقاضي بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

وما كان ينبغي تحديد حد أدنى للمتعة ، وإلا فقد كان يستحب وضع حد أعلى ؛ فوضع هذا الحد لا يستطيع القاضي معه تحقيق المقصود من تشريع المتعة .

ثم ما المعنى أن يُنظر في تقدير المتعة إلى مدة الزوجية وهي كما ذكرت المذكورة الإيضاحية واللجنة المشتركة - أنها ليست أجراً ولا تأميناً للمطلقة ولا عقوبة للمطلق ، وإنما تكريم وصلة للمطلقة .

فكان الأوفق أن تترك للقاضي ؛ فهناك من تتزوج لمدة صغيرة لا تتجاوز الأسبوع أو الشهر طمعاً في نفقة متعة وهكذا ، فكيف تستحق هذه الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين ؟؟؟

وهناك من يستمر زواجها لأكثر من الثلاثين أو الأربعين عاماً ثم تطلق فهل تستوى هذه وتلك ؟ .

إن تقدير الحاكم أو القاضي لهذه الظروف والملابسات العامة ومدى إساءة استعمال الزوج لحق الطلاق ، ومدى ما لحق بالزوجة من جراء ذلك لهر أفضل حل^{١٠٧} ، وقد أجاز القانون أن يرخص للمطلق في سداد المتعة المحكوم عليه بها على أقساط ، مع اعتبارها ديناً عادياً لا يجوز معه الحجز على المرتب أو الأجر كما لا يجوز إكراه المطلق بدينياً بحبسه حتى يدفعها ، وللمطلقة أن تطالب بمتعتها حتى لو عادت إلى مطلقها بعقد زواج جديد وبمهر جديد أو تزوجت بآخر^{١٠٨} ، ويعتبر هذا أمراً جيداً ، فليس فيه إسقاط للحق وإنما فيه نوع من التيسير (ولا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)^{١٠٩} ، ويعلق د. بلتاجي رحمه الله على ذلك قائلاً : أنه قد يكون التقسيط مصلحة للمطلقة أيضاً ؛ لأنه قد يضمن لها دخلاً متتابعاً .. وقد يكون أفضل لها من أن تأخذ دفعة واحدة فتسرف في إنفاقه فلا يكفيها مدة طويلة ... ولعل في الصلة المتتابة بينها - فترة التقسيط - ما يحدث الله به أمراً بينهما بعودة الحياة الزوجية^{١١٠} .

" إن المتعة ليست من المقدرات الشرعية الثابتة بالنصوص إنما هي - في مقدارها الواجب - أمر اجتهادي ترك أمر تقديره للعرف العام المتغير زماناً

^{١٠٧} انظر تقدير المذاهب للمتعة ص ٢٤ من البحث .

^{١٠٨} انظر أحوال الأسرة ص ١٢٧ وما بعدها ، دراسات في الأحوال الشخصية ص ١١٥ ، أحكام الأسرة المسلمة ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

^{١٠٩} سورة البقرة آية ٢٣٧ .

^{١١٠} دراسات في الأحوال الشخصية ص ١١٨ .

ومكافأة بالإضافة إلى ظروف الطلاق في كل واقعة والمعتبر فيها دائماً أن تكون بحيث تحقق الحكم والأهداف التي تغنيها الشريعة من إيجابها^{١١١} .

إن لإيجاب المتعة سنداً قوياً في التشريع الإسلامي ؛ فالآيات الواردة في ذلك وقطعه صلى الله عليه وسلم واقتداء الصحابة به لأكبر دليل وقد أمرنا الرسول ﷺ : " فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله "^{١١٢} .

وما أحوجنا للتقوى والمروءة في زمن تراخت فيه وانعدمت ولعل فيما ذكره القانون عدا بعض المآخذ التي وضحتها - ما يحقق المصلحة فقد أقر لها وجوب المتعة ، وربما هذا يجعل الرجل يعيد النظر عند الطلاق ، ولا يتسرع فلا يطلق إلا إذا كان الطلاق هو العلاج الوحيد .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم فإن وفقت فمن الله وإذا كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

^{١١١} دراسات في الأحوال الشخصية ص ١١٧ .

^{١١٢} سبق تخريجه .

الخاتمة :

الحمد لله الذى هدانى ووفقتى وأعاننى على إتمام هذا البحث وبعد ، فإن الشريعة الإسلامية السمحة قد أحاطت المرأة المسلمة بسياج متين يحفظ لها مقومات حياتها ويصونها عن أي ابتذال ، وأقرت لها كل الحقوق ولم تحرمها من أن تقرر أمراً يخصها فهي تتعلم كالرجل ، ألم تبائع الرسول ﷺ ؟ ألم يأخذ الرسول ﷺ برأيها فى صلح الحديبية ؟ وكانت منهن الراويات ، بل كان الخلفاء يرجعون اليهن فيما يستشكل عليهم ، ألم تمارس السيدة خديجة رضى الله عنها التجارة ؟ ألم ترث المرأة بعد أن كانت محرومة ؟

ولها الحق فى اختيار شريك حياتها دون قهر أو اعتداء وهي صاحبة القول الفصل فى ذلك ، لقد جعل الله فى عقد زواجها ما لم يكن فى سائر العقود ، فكل العقود تنتهى بمجرد كتابتها ولكن هذا الوحيد هو الذى يبدأ بعد كتابته وأنه يتولاه أشخاص معينون صيانة لها وجعل لها المهر والنفقة و إن المرأة فى الإسلام معززة مكرمة .

- نفقة المتعة من الأثر المادية المترتبة على الطلاق .
- نفقة المتعة هي ما يدفعه الزوج لامرأته المفارقة فى الحياة بطلاق أو ما فى معناه تعويضاً لها عن الفرقة وجبراً لخطرها وعوناً عاجلاً لها على مواجهة الظروف التى فاجأتها وهي مشروعة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وفعل الصحابة لها .

- لا يخلو حال المطلقة من أن تكون : -
- * فرض لها مهر ولم يدخل بها أو لم يفرض له مهر ولم يدخل بها أو سمى لها مهر ودخل به أو لم يسم لها مهر ودخل بها ، وبينت ما قيل في كل حالة .
- ابن حزم الظاهري أوجبها لكل مطلقة ولا تسقطها المراجعة ويجبره القاضي على ذلك ، ولعله ذهب إلى ذلك على أصل مذهبه في استعمال المطلق في إطلاقه والمقيد في موضعه ، فالمقيد داخل في المطلق ولا يؤثر عليه
- يرى الشافعي في المتعة الوجوب لكل مطلقة ما لم يكن قبل الدخول ومنحت نصف المهر ، وكذلك بفسخ ليس بسببها وهو مذهب الشافعي على الراجح فيه .
- وتجب للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر ويندب لمن سواها عند الأحناف وتبعهم الحنابلة .
- مندوبة عند جمهور العلماء المالكية والحنابلة في غير الحالة السابقة ورأي للشافعية في غير المدخول بها التي لم يسم لها مهر ، كذلك عند الأحناف في المدخول بها ورأي مرجوح في غير المدخول بها التي لم يسم لها مهر
- يختلف مقدار المتعة من بلد لآخر حسب العادة والمتعارف عليه فليس لها حد في قليل أو كثير على قول الإمام مالك وتقدر بحسب حال الزوج يسرا

أو إحصاراً ، وإثبات المقدار هنا طريقه الاجتهاد واختلاف الأزمان وحال الزوج .

- من الفقهاء من أخذ في الحسبان حال الزوجة أيضاً فالشريعة غير الدنية .
- ليس من المصادفة أن تأتي الشريعة في بعض الأمور بتقدير معين كالزكاة والدية ، ثم تترك أموراً أخرى للاجتهاد بالمعروف - كنفقة المتعة - فالمصلحة وتحقيقها هي الغاية الأسمى والقاضى مخول في ذلك .
- هل تتقدم المتعة ؟ إذا جهل الزوج أو الزوجة نفقة المتعة فترة طويلة ، فعلى الزوج أن يدفعها للزوجة وإن تزوجت ولو ماتت ينتقل لورثتها .
- أوجب قانون الأحوال الشخصية نفقة المتعة ، ولعل ذلك يدفع الزوج أن يتروى في الطلاق وإن كان الإمام مالك يقضى بها ديانة لا قضاء ففي هذه الأيام وانعدام المروءة وخراب الذمم الأصلح أن يقضى بها .
- أخذ القانون بالراجع من المذهب الحنفى في المطلقة قبل الدخول إذا لم يسم لها مهر وهو يقضى بمتعة لها وفي حكم الدخول الخلوة الصحيحة ، والتي اتفق على مهرها فتستحق نصف المهر ولا فرق بين أن يكون الطلاق قد صدر من الزوج أم الزوجة التي بيدها العصمة أم صدر من القاضى ، أم كان خلعاً ، أم من فرقة تعتبر طلاقاً ، وفي حالة الخلع يمكن خصم قيمة المتعة من بدل الخلع .

- أما المتعة بعد طلاق مسبق بالدخول فإن قانون الأحوال الشخصية قد ألزم المطلق بمتعة المطلقة بنص المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشرطين الأول : أن تكون المطلقة مدخولا بها فى عقد زواج صحيح ويكون الطلاق بلقنا أو يصبح كذلك إذ لو راجعها فى طلاق رجعي فلا متعة لها ، الثاني : أن يكون الطلاق بغير رضا المطلقة ولا بسبب ممن قبلها والأصح أن يقول الفرقة وليس الطلاق - التي بسبب الزوجة - فهناك فرق بين الطلاق والفرقة التي تحدث بغير طلاق .
- ويؤخذ عليه أيضاً أن اشتراط ألا يكون - الطلاق - بسببها ما يدعو المطلق لكشف عيوبها حتى يتفادى حكم المتعة ومعلوم ما تدعو إليه الشريعة من ستر العيوب والأسر .
- ثم إن تقدير حد أدنى كان يستوجب وضع حد أعلى فما كان ينبغى تحديد ذلك بل يترك الأمر للقاضى فنفقة سنتين ربما لا تعنى شيئا لموسر وتكون قاصمة لآخر معسر .
- البعض يتساءل ما معنى أن ينظر فى تقدير المتعة إلى مدة الزوجة ؟ وهى كما ذكرت المذكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة ليست أجراً ولا تأمينا ولا عقوبة للزوج بل هى جبر لوحشة الفراق .
- ربما كان هذا لأن البعض يتخذ من قانون إيجاب المتعة مصدراً للرزق والتكسب فتتزوج لمدة وجيزة ثم تطلق وتأخذ نفقة متعة وهكذا ، فلا بد من

مراعاة القاضى لذلك فالتى عاشت مع زوجها أعواماً وأعواماً كالتى تزوجت وطلقت خلال شهر !!! مع العلم أن نفقة المتعة ليست أجرة أو تأميناً .

- المتعة لكل مطلقة إلا ما خصه الدليل .

المراجع :

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الوهاب خلاف - دار الكتب المصرية .
- ٣- أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين د. عبد الناصر العطار - المؤسسة العربية للطبع والنشر .
- ٤- أحكام الأسرة المسلمة بين الشريعة والقانون د. صلاح شلبي مطبعة بلراديز - القاهرة .
- ٥- أحكام الطلاق وحقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية د. عبد الوود السريتي مؤسسة الثقافة الجامعية - الاسكندرية .
- ٦- أحكام القرآن لأبي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص الحنفى - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير - كتاب الشعب .
- ٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي للإمام عبد الله بن عمر الشيرازي - دار الفكر - بيروت .
- ٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم شمس الدين بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت .

- ١٠- أصول التشريع الإسلامي د. على حسب الله مسجد السلام ، الهرم .
- ١١- الأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي .
- ١٢- الأسرة وقانون الأحوال الشخصية د. عبد الناصر العطار - المؤسسة العربية الحديثة مصر .
- ١٣- بحوث في علم أصول الفقه مصادر التشريع الإسلامي الأصلية والتبعية ومباحث الحكم د. أحمد الحجى الكردي - دار البشائر - بيروت .
- ١٤- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكسائي علاء الدين أبى بكر بن مسعود - دار الفكر - بيروت .
- ١٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبى الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي (الحفيد) المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- ١٦- تفسير القرآن العظيم للإمام أبى الفداء إسماعيل بن كثير - دار إحياء التراث ، ط دار الشعب .
- ١٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبري مطبعة البابي الحلبي - مصر .
- ١٨- الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي - دار الكتاب العربي - دار الكتب المصرية ، ط دار إحياء التراث العربي .

- ١٩- حاشية رد المختار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بان عابدين دار الفكر ، ط دار الكتب العلمية .
- ٢٠- دراسات فى الأحوال الشخصية د.محمد بلتاجي دار السلام للطباعة والنشر القاهرة .
- ٢١- الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد بن علي المعروف بعلاء الدين الحصفكي - دار الفكر - بيروت ، ط دار الكتب العلمية .
- ٢٢- الرضاع وتحريم الزواج د. صلاح شلبي مؤسسة الصدر للنشر والطباعة - القاهرة .
- ٢٣- سنن ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥هـ تحقيق محمد فزاد عبد الباقي - المكتبة العلمية بيروت .
- ٢٤- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي تعليق عادل السيد ، عزت الدعاس دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٥- سنن البيهقي لأبى بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي دار المعرفة بيروت .
- ٢٦- سنن الترمذي لجامع الصحيح لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي تحقيق وترقيم الشيخ خليل مأمون شيا - دار المعرفة - بيروت .
- ٢٧- سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني عالم الكتب - بيروت .

نفقة المتعة بين الشريعة وقانون الأحوال الشخصية المصري **فكر وإبداع**

- ٢٨- سنن النسائي لأحمد بن شعيب النسائي المكتبة العلمية - بيروت .
- ٢٩- شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي المعروف بابن الهمام - دار الفكر - بيروت .
- ٣٠- شرح منتهى الإرادات لمنصور بن يوسف البهوتي دار الفكر - بيروت .
- ٣١- صحيح الإمام البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري دار القلم - دمشق .
- ٣٢- صحيح الإمام مسلم بشرح النووي لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم المعروف بالنيسابوري - المكتبة المصرية .
- ٣٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ط ٢ دار العلم للملايين بيروت .
- ٣٤- الفرقة بين الزوجين وما يتعلق بها من عدة ونسب د.علي حسب الله - دار الفكر - بيروت .
- ٣٥- محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني - مؤسسة جواد - بيروت .
- ٣٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب الأعمال في سنن الأقوال والأفعال - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ط ٤ بيروت .
- ٣٧- معجم ألفاظ القرآن الكريم لمجمع اللغة العربية الهيئة العامة للكتاب - مصر .

- ٣٨- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الاصفهاني تحقيق نديم مرعشلى - دار الفكر .
- ٣٩- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب - دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- ٤٠- موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام - الشيخ عطية صقر مكتبة وهبة - القاهرة .
- ٤١- موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر د. عبد الحليم عويس ط ١ دار الوفاء - مصر .
- ٤٢- المجموع شرح المذهب لمحي الدين بن شرف النووي مطبعة الإمام - مصر .
- ٤٣- المحلي لاين حزم الظاهري دار الجيل - بيروت .
- ٤٤- المدونة الكبرى الجامعة لفقه الإمام مالك رواية الإمام سحنون بن سعد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم عن مالك مطبعة السعادة - مصر .
- ٤٥- المغنى لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة على مختصر الخرقى مع الشرح الكبير على متن المقنع لشمس الدين بن قدامة المقدسي . دار الفكر .

- ٤٦- المذهب فى فقه الإمام الشافعى لأبى اسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى ومعه كتاب النظم المستعذب فى شرح غريب المذهب لمحمد بن احمد بن بطلال الركبى دار المعرفة - بيروت .
- ٤٧- الموسوعة الفقهية الميسرة د.محمد رواس قلعة جي - دار النفائس - بيروت .
- ٤٨- الموطأ للإمام مالك بن أنس - كتاب الشعب - القاهرة .
- ٤٩- نظام الطلاق فى الإسلام الشيخ أحمد محمد شاکر - مطبعة النهضة - مصر .
- ٥٠- نفقة المتعة بين الشريعة والقانون د.أحمد فتحى بهنسى - دار الشروق - مصر .

